تقرير معلومات

(6)

الثروة المائية

في الضفة الغربية و قطاع غزة

بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

A
333.91009
T3676t
c.1

A
333.91009
T3676t

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير معلومات

(6)

الثروة المائية
في الضفة الغربية وقطاع غزة
بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية

Jafet / Riyad Nassar Library
19 JAN 2009
RECEIVED

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنان

هيئة التحرير
باسم القاسم صالح الشناط
محمد بركة محمد جمّال
وائل وهبة

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Gift 154576

Information Report (6)

Water Resources in the West Bank and Gaza Strip: Between the Palestinian Need and the Israeli Exploitation

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2008 م – 1429 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-31-7

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت – لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

مقدمة 5

أولاً: مصادر المياه واستهلاكها في الضفة الغربية وقطاع غزة: 7

1. المياه في الضفة الغربية 9

2. المياه في قطاع غزة 16

ثانياً: الإجراءات التنموية للسلطة الفلسطينية: 19

1. المشاريع المنجزة 19

2. مشاريع تحت التنفيذ 19

3. المشاريع المائية التي أسهمت المنظمات الدولية بإقامتها 20

ثالثاً: الممارسات الإسرائيلية بحق المياه الفلسطينية: 24

الجدار العازل وسرقة المياه من الضفة 34

رابعاً: أهم المشاريع المائية الصهيونية 36

خامساً: القانون الدولي يؤكد الحق الفلسطيني 37

سادساً: المياه على طاولة المفاوضات 38

خاتمة 39

الهوامش 40

مقدمة

تعدّ قضية نقص المياه وتدني نوعية المتوفر منها إحدى أهم القضايا البيئية والاقتصادية التي تشغل منطقة الشرق الأوسط، لذا ينظر إليها على أنها من القضايا الرئيسية في مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فقد أشارت اتفاقية المرحلة الانتقالية إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية. ومما جاء في نص الاتفاقية "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي". غير أن تعريف هذه الحقوق أرجئ إلى مفاوضات الوضع النهائي[1].

كما تناولت المادة الثانية من الفقرة الحادية والثلاثين في اتفاقية غزة أريحا مسألة المياه. وتم نقل صلاحيات محددة حول المياه إلى السلطة الفلسطينية، دون أن تتطرق الاتفاقية إلى قضية الحقوق المائية[2].

وفي اتفاقية أوسلو الثانية Oslo 2 تضمنت المادة الأربعون (اتفاقية المياه والمجاري) الأساس الذي سيتم عليه وضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشاريع أثناء المرحلة الانتقالية إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات الحل النهائي[3].

وأكَّد خبراء مياه عرب في مؤتمر الأمن المائي العربي الذي أنهى أعماله في القاهرة في 2000/2/24 أن الاحتلال المنظم الذي تمارسه "إسرائيل" للمياه العربية لا يقل خطورة عن احتلالها للأرض، مؤكدين أن التسوية مع "إسرائيل" ستكون قد فرغت من مضمونها فيما لو ركزت على استعادة الأرض، دون أن تتطرق إلى جلاء "إسرائيل" عن مصادر المياه العربية التي تحتلها وتسير عليها[4].

وفي هذا الإطار، أشار د. نايف الرشيدي –الباحث المتخصص في شؤون المياه بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية– إلى أن هذه المشكلة هي القنبلة الزمنية التي يمكن أن تدق طبول حرب طاحنة في المنطقة. وأشار إلى تقرير أعده مركز الدراسات

الإستراتيجية في جامعة تل أبيب يقول: "إن انسحاب إسرائيل من الجولان يعني انتقال 40 مليون متر مكعب من المياه من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة السورية، كما أن هذا الانسحاب يحرم إسرائيل من بعض روافد نهر الأردن"[5]، علماً أن "إسرائيل" بدأت سنة 1964 في استغلال مياه حوض نهر الأردن، دون أن تراعي حقوق الدول المشاركة في النهر، وبدأت في تجفيف بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن عبر ما يسمى "بالناقل الوطني للمياه" National Water Carrier، وضخ ما يزيد عن 450 مليون م^3 سنوياً إلى صحراء النقب والمناطق الجنوبية من الساحل، ويقدر الاستهلاك الإسرائيلي بأكثر من 700 مليون م^3 من مياه حوض الأردن[6]. ولهذا اقترح معدو تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب انسحاباً يجعل المناطق الغنية بالمصادر المائية تحت إشراف "إسرائيل"[7].

من أجل ذلك، وضعت الحركات اليهودية موضوع السيطرة على موارد المياه الفلسطينية نصب عينيها، بل جعلتها شرطاً لإقامة الوطن القومي اليهودي. ففي مذكرة الوكالة اليهودية إلى مجلس العشرة في باريس 1919 اعتبرت فيها أن جبل الشيخ هو الأب الحقيقي للمياه في فلسطين. وفي رسالة وجهها حاييم وايزمن Haim Weizmann إلى مؤتمر السلام في باريس ذكر أن لا إمكانية لإقامة وطن قومي يهودي بدون مصادر مياه الأردن والليطاني. كما اعتبر ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion في مذكرة أرسلها إلى حزب العمال البريطاني أن أهم أنهار "إسرائيل" هي الأردن والليطاني واليرموك. كما تمسك اليهود بمنطقة الجليل الأعلى ومصادر المياه فيها من خلال مشروع التقسيم سنة 1947[8].

ويسلط هذا التقرير الضوء على موضوع الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهم مصادرها واستهلاكها، مستعرضاً الأطماع الإسرائيلية وممارسات قوات الاحتلال في سبيل سرقة المياه وجرها إلى المستوطنين. كما يتحدث عن محاولات السلطة الفلسطينية للقيام بإجراءات تنموية للثروة المائية، من خلال تنفيذ مشاريع ري وحفر آبار ارتوازية.

أولاً: مصادر المياه[9] واستهلاكها في الضفة الغربية وقطاع غزة

تنحصر مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في مصدرين رئيسيين، الأول: المياه الجوفية المتمثلة بالمياه المضخوخة من الآبار والمستغلة من الينابيع، والثاني: المياه المشتراة[10] من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" Israel's National Water Company-Mekorot، حيث بلغ مجموع كمية المياه التي تم توفيرها من هذين المصدرين 335.4 مليون م^3 سنة 2007. وتشير بيانات سنة 2007 إلى أن آبار المياه الجوفية تعدّ أكبر مصدر للمياه، حيث تم ضخ حوالي 241.2 مليون م^3 من المياه، أي ما نسبته 71.9%، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" حيث بلغت كميتها 49.4 مليون م^3 بنسبة 14.7%، وبلغ تصريف الينابيع السنوي حوالي 44.8 مليون م^3، وشكلت ما نسبته 13.4% من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات[11].

جدول رقم (1): التوزيع النسبي لمصادر المياه في الأراضي الفلسطينية 2007[12]

	آبار	شركة مكوروت	ينابيع
الكمية (بالمليون م^3)	241.2	49.4	44.8
النسبة %	71.9	14.7	13.4

شكل رقم (1): كميات المياه ومصادرها في الضفة الغربية وقطاع غزة 2004–2007 (بالمليون م³)[13]

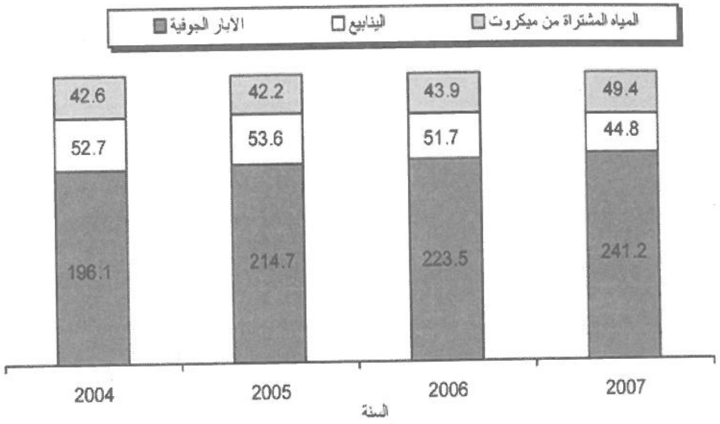

شكل رقم (2): تصاعد كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" في الأراضي الفلسطينية للاستخدام المنزلي 2003–2007[14]

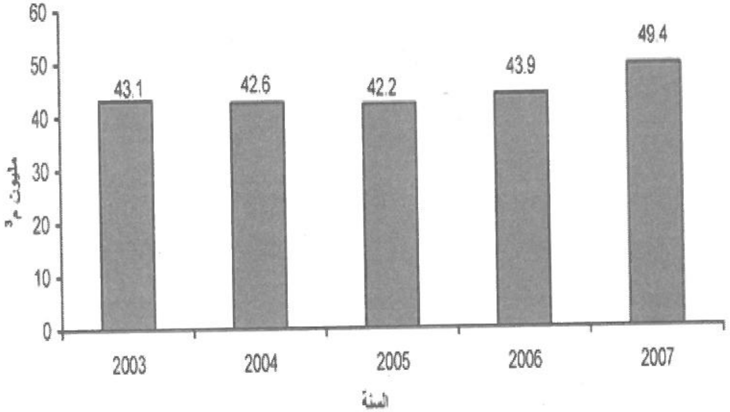

ونحاول فيما يلي تسليط الضوء على موضوع الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهم مصادرها واستهلاكها.

1. المياه في الضفة الغربية:

يقدر إنتاج الضفة الغربية من المياه حسب التقديرات الرسمية حوالي 765 مليون م³/ سنة[15]، وهي كالتالي:

- 600 مليون م³ يمكن استخراجها من المصادر الجوفية منها 60 مليون م³ مياه مالحة.
- 40–50 مليون م³ وتأتي من استغلال المياه الجارية على الأرض.
- 115 مليون م³ من الأنهار خصوصاً نهر الأردن وروافده[16].

إن السبب الأساسي الكامن وراء أزمة المياه في الضفة الغربية يعود إلى التقسيم غير العادل لموارد المياه المشتركة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأحد هذه الموارد هو المخزون الجوفي الجبلي المكون من عدة مخازن من المياه الجوفية، التي تتجاوز الحدود بين الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وعلى الرغم من أن هذا المورد هو مصدر المياه الحصري الذي يستعمله اليوم سكان الضفة الغربية، فإن "إسرائيل" تستغل حوالي 80% منه بينما يستغل الفلسطينيون الـ 20% الباقية[17].

وتتنوع مصادر المياه في الضفة الغربية بين المصادر السطحية والمصادر الجوفية، كما يلي:

أ. أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية:

يمكن تقسيم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية هي: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والأحواض الشمالية الشرقية[18].

1. **الحوض الشرقي**: وينقسم بدوره إلى ستة أحواض صغيرة يوضحها الجدول التالي[19]:

جدول رقم (2): تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية[20]

اسم الحوض	المساحة (كم^2)	كمية المياه المستخرجة (مليون م^3)	معدلات التغذية (مليون م^3)	ملاحظات
بردلا	90	11–9	6–3	يواجه عجزاً مائياً يصل إلى 5.5 مليون م^3 سنوياً بسبب استخدام المستوطنات الإسرائيلية
البقعة	66	1	3–2	هناك فائض سنوي في المخزون يبلغ 2.5 مليون م^3
الفارعة	145	10–9	15–10	–
فصايل والعوجا	610	13–12	40–24	فيه فائض كبير
رام الله – القدس	610	25	70–50	فيه فائض كبير
صحراء جنوب القدس – النقب	510	6.7–6.2	40–35	فيه فائض كبير

2. **الحوض الغربي**: يمكن تقسيمه إلى حوضين رئيسيين هما[21]:

- **حوض العوجا/ التمساح**: تبلغ مساحته 1,300 كم^2، ويقع معظمه في الضفة الغربية في حين يقع الجزء الباقي في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" وعليه تعتمد في توفير 20% من احتياجاتها المائية. ويضخ الحوض سنوياً حوالي 380–400 مليون م^3، في حين لا تزيد نسبة التغذية السنوية عن 370 مليون م^3، ويصل العجز إلى 40 مليون م^3 في السنة[22].
- **حوض الخليل/ بئر السبع**: تبلغ مساحة هذا الحوض 300 كم^2، ويستخرج منه سنوياً ما بين 20–21 مليون م^3، وتنخفض معدلات التغذية أحياناً إلى 16.6 مليون م^3 في حين لا يتعدى أعلاها 21 مليون م^3، مما يعني وجود عجز في بعض السنوات[23].

3. **الأحواض الشمالية الشرقية**: تعرف باسم حوض نابلس وجنين، وتنقسم إلى قسمين:

- **حوض نابلس وجنين وجلبون**: يقع على مساحة تبلغ 500 كم^2، ويضخ منه سنوياً ما بين 92–104 ملايين م^3، في حين تتراوح تغذيته السنوية ما بين 80–95 مليون م^3.
- **حوض تعنك وجلبون**: ويضم تكوينات القدس وبيت لحم والخليل، وهي متصلة وتشكل وحدة مائية واحدة، كما أنها مستغلة من قبل المستوطنات الإسرائيلية[24].

خريطة أحواض المياه في الضفة الغربية[25]

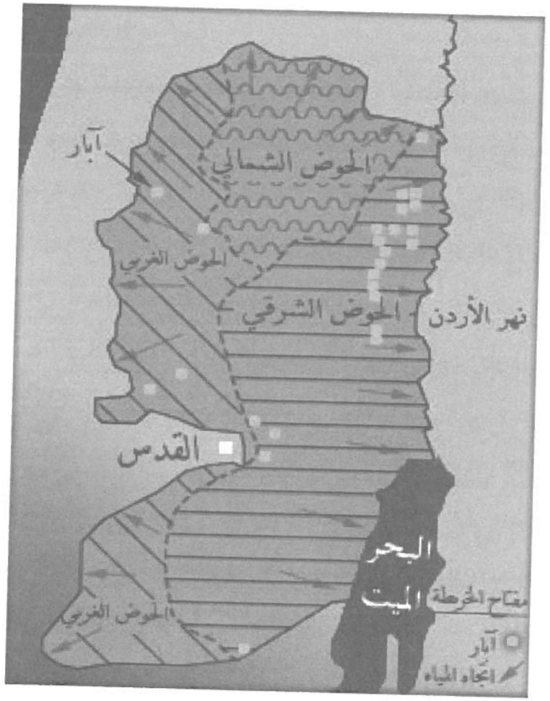

ب. الينابيع:

يوجد في الضفة الغربية حوالي 300 ينبوع تتفاوت فيما بينها في كمية المياه والحجم ونسبة العذوبة، وأغلب الينابيع الصالحة للاستعمال تقع في السفوح الشرقية. وتظهر البيانات أن كمية التصريف السنوي للينابيع لسنة 2005 بلغت 53.6 مليون م^3، بينما بلغ معدل التصريف سنة 2006 حوالي 51.7 مليون م^3، أما سنة 2007 فقد بلغ معدل التصريف 44.8 مليون متر مكعب[26].

جدول رقم (3): كمية التصريف السنوي للينابيع في الضفة الغربية (بالمليون م^3)[27]

السنة	2005	2006	2007
الكميّة	53.6	51.7	44.8

ج. نهر الأردن والهيمنة الإسرائيلية:

يعدّ نهر الأردن أهم مصدر مائي سطحي في المنطقة، حيث يمر عبر خمس بلدان هي: الأردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، و"إسرائيل". ويعتبر حوض نهر الأردن حوضاً مائياً مشتركاً، ويتراوح معدل مجموع التصريف السنوي الطبيعي للنهر دون تدخل الإنسان ما بين 1,200–1,600 مليون م^3 عند مصبه في البحر الميت، وتبلغ المساحة الكلية لحوض الأردن، وفق مصادر عدة، حوالي 18,577 كم^2. وتشكل مساحة حوض نهر الأردن الأعلى 15% من المساحة الكلية لحوض النهر، ويسهم في 44% من مجموع التصريف الكلي للنهر، في حين تبلغ مساحة حوض نهر الأردن الأسفل حوالي 45%، ويسهم بما يقارب 24% من تصريف النهر. ويقدر الاستخدام الإسرائيلي الحالي للنهر بأكثر من 55%، في الوقت الذي حرم فيه الفلسطينيون من حق استخدام مياه النهر منذ سنة 1967. وتنقل "إسرائيل" كما سبق ذكره أكثر من 450 مليون م^3 عبر الناقل القطري، ويقدر الاستهلاك الإسرائيلي بأكثر من 700 مليون م^3 من مياه الحوض[28].

د. الآبار:

بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية[29] سنة 2007 في باقي الضفة الغربية حوالي 68.7 مليون م^3 تم ضخها من 306 آبار، وقد توزعت هذه الكمية ما بين 38.1 مليون م^3، للاستخدام المنزلي مقابل 30.6 مليون م^3 للاستخدام الزراعي[30].

ه. الأمطار:

تشير بيانات سنة 2007 أن شهر شباط/ فبراير كان أكثر الأشهر هطولاً للأمطار. وكالعادة، انعدم في أشهر صيف العام 2007 هطول المطر. كما يظهر من النتائج أن كميات المطر تراوحت ما بين 581.9 ملم في محطة طولكرم و115.2 ملم في محطة أريحا لسنة 2007[31].

و. التبخر:

تظهر البيانات أن كمية التبخر السنوي لسنة 2007 بلغت 2,101 ملم في محطة أريحا. ويتضح من البيانات أن معدلات كميات التبخر السنوية تقل بشكل عام في شهري كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير لتصل 49 ملم في محطة نابلس، وتزداد بشكل عام في شهر تموز/ يوليو لتصل 298 ملم في محطة أريحا[32].

ويتم الاعتماد في الضفة الغربية (باستثناء الأراضي التي ضمتها "إسرائيل" من محافظة القدس عام 1967) على الينابيع لتغطية جزء من الطلب على المياه في الاستخدام الزراعي والمنزلي. وبلغ إنتاج الآبار في الضفة الغربية 68.7 مليون م^3 وشكلت ما نسبته 43.4% من مصادر المياه في الضفة الغربية، وبلغ التصريف السنوي للينابيع 44.8 مليون م^3 أي بنسبة 28.3%، وبلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" 44.8 مليون م^3 وشكلت 28.3% من مصادر المياه في الضفة الغربية[33].

جدول رقم (4): كمية المياه المتاحة[34] سنوياً في الضفة الغربية حسب المنطقة والمصدر[35]

	المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية	تصريف الينابيع	المياه المشتراة من شركة مكوروت	**المجموع**
عدد الوحدات	68,682	44,806.4	44,848	**158,336.4**

الوحدة = 1000 م^3/ السنة.

إن معدل استهلاك المياه اليومي للفرد في الضفة الغربية يصل إلى 66 لتراً، أي ثلثي الكمية الموصى بها طبقاً لمنظمة الصحة العالمية. وهذه المعطيات تشمل أيضاً المياه المستعملة لاحتياجات النباتات والحيوانات، الأغنام ومزارع الطيور، ولهذا فإن استهلاك المياه يومياً من قبل الفرد أقل من هذا من الناحية العملية. بينما يصل معدل الاستهلاك اليومي للفرد في المدن الإسرائيلية إلى 235 لتراً، ويصل في المجالس المحلية الإسرائيلية إلى 214 لتراً من الماء للفرد، أي 3.5 أضعاف استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية[36].

جدول رقم (5): مقارنة بين استهلاك الفرد في الضفة الغربية للمياه والفرد في المدن الإسرائيلية (باللتر)[37]

استهلاك المياه اليومي للفرد في الضفة الغربية	الاستهلاك اليومي للفرد في المدن الإسرائيلية
66	235

وعلى الرغم من وجود فائض مائي سنوي في الضفة الغربية يصل إلى 300 مليون م^3 سنوياً، فإن من المتوقع أن ترتفع الزيادة في الاستهلاك السنوي للمياه من 46 مليون م^3 سنة 1995 إلى 187 مليوناً سنة 2010، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة المتوقعة لعدد السكان[38]، حيث بلغ الاستهلاك السنوي في الضفة الغربية أكثر من 158 مليون م^3 سنة 2007[39]، وقد أكد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" B'Tselem أن

الضفة الغربية مهددة بنقص كبير في المياه بسبب الإجراءات الإسرائيلية التمييزية[40]. وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أوضح في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للبيئة أن نحو 476 ألفاً من المستوطنين يستنزفون قرابة 143 مليون لتر يومياً من مجموع كميات المياه في الضفة الغربية، في حين هدمت سلطات الاحتلال 455 بئراً و1,878 بركة وخزاناً للمياه منذ انطلاق الانتفاضة وحتى نهاية سنة 2007[41].

جدول رقم (6): استهلاك المياه للفرد الفلسطيني في الضفة الغربية مقارنة بالفرد الإسرائيلي في المستوطنات[42]

	عدد السكان	كمية المياه المستهلكة يومياً (بالمليون لتر)	المعدل اليومي للفرد (باللتر)
الضفة الغربية	2,350,583	155.14	66
مستوطنات الضفة الغربية	475,760	142.7	299.9

وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي[43] في الضفة الغربية سنة 2007 حوالي 85.5 مليون م^3، بينما بلغت 79.4 مليون م^3 في سنة 2006، في حين بلغت 75 مليون م^3 سنة 2005. ومن الجدير بالذكر أنه لم تتوفر بيانات عن كميات المياه المزودة للاستخدامات الأخرى للمياه وهي الأنشطة الزراعية والاقتصادية[44].

جدول رقم (7): كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية (بالمليون م^3)[45]

السنة	**2005**	**2006**	**2007**
الكمية	75	79.4	85.5

وتشير البيانات إلى أن معدل سعر المتر المكعب من المياه[46] المستخدمة في القطاع المنزلي للأراضي الفلسطينية بلغ 2.6 شيكل/ م^3 (أي 0.6 دولار أمريكي/ م^3)[47]

لسنة 2007، بينما بلغ سعر المتر المكعب في القطاع الزراعي في الضفة الغربية 0.4 شيكل/ م^{3} (أي 0.09 دولار أمريكي/ م^{3})[48].

2. المياه في قطاع غزة:

بلغ إنتاج الآبار في قطاع غزة 172.5 مليون م^{3} في سنة 2007، منها 85.5 مليون م^{3} للاستخدام المنزلي و87 مليون م^{3} للاستخدام الزراعي، وشكل إنتاج الآبار 97.4% من مصادر المياه في القطاع، بينما بلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" 4.6 مليون م^{3} بنسبة 2.6% من مصادر المياه. وأشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انه لا توجد ينابيع في قطاع غزة[49].

وينقسم النظام المائي في قطاع غزة إلى نظامين رئيسيين هما: النظام المائي السفلي ويوجد على عمق يصل إلى 400 م تحت مستوى سطح البحر، ومياهه عالية الملوحة. وهناك النظام المائي العلوي وهو التكوين المائي الرئيسي في غزة. ويبلغ أقصى سمك للخزان الجوفي في قطاع غزة 160 م في المناطق الشمالية الفرعية، ويقل سمكه تدريجياً في اتجاه الشرق ليصل إلى 70 م في المناطق الجنوبية[50].

وفي تقرير أصدرته سلطة المياه الفلسطينية حول كمية الأمطار التي هطلت فوق الأراضي الفلسطينية خلال موسم الأمطار 2005–2006، أشارت إلى أن معدل هطول الأمطار في قطاع غزة بلغ حوالي 365 ملم/ العام، أي ما مجموعه 133 مليون م^{3}/ العام. وأن كمية المياه المغذية للخزان الجوفي، وصلت إلى حوالي 60 مليون م^{3}/ العام، بينما وصل مجموع الكميات المنتجة من المياه الجوفية للأغراض المختلفة حوالي 166 مليون م^{3}، منها حوالي 79 مليون م^{3} للأغراض المنزلية والشرب، والباقي 86 مليون م^{3} للأغراض الزراعية[51]. فيما أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن كمية هطول الأمطار في قطاع غزة بلغت 405.1 ملم[52] سنة 2007[53].

وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في قطاع غزة سنة 2007 حوالي 90.1 مليون م^{3}، منها 85.5 مليون م^{3} من المياه المضخوخة من آبار القطاع[54].

شكل رقم (3): كميات المياه المزودة للقطاع المنزلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (2004–2007)[55]

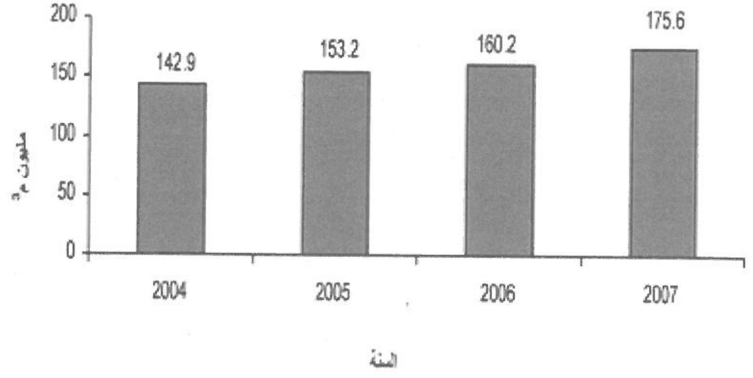

بلغت حصة الفرد من المياه[56] المستهلكة يومياً في قطاع غزة 80 لتراً في العام 2007 حسب تقرير نشرته جريدة فلسطين[57]. بينما ذكر تقرير لمنظمة بتسيلم أن حصة الفرد في الضفة الغربية بلغت 66 لتراً، في حين بلغت حصة الفرد الإسرائيلي في المقابل 235 لتراً[58]. وفيما يتعلق بكمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي فقد بلغت في العام 2007، بحسب التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 90.1 مليون م^{3} في قطاع غزة، منها 174.1 لتر للفرد يومياً، وبلغت في الضفة الغربية 85.5 مليون م^{3} منها 110.2 لتر للفرد يومياً[59].

جدول رقم (8): المعدل اليومي لاستهلاك الفرد في قطاع غزة والضفة الغربية و"إسرائيل" لسنة 2007 وفق جريدة فلسطين وبتسيلم[60]

	قطاع غزة	الضفة الغربية	"إسرائيل"
حصة الفرد من المياه المستهلكة يومياً (باللتر)	80	66	235

جدول رقم (9): حصة الفرد من المياه المزودة للاستخدام المنزلي في قطاع غزة والضفة الغربية لسنة 2007 وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[61]

	قطاع غزة	الضفة الغربية
كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي (بالمليون م^3)	90.1	85.5
حصة الفرد يومياً (باللتر)	174.1	110.2

وعلى الرغم من اختلاف المصادر في تحديد الكميات التي يستهلكها الفرد الفلسطيني والإسرائيلي، إلاّ أن البون يظل شاسعاً لصالح الفرد الإسرائيلي. كما يجدر التنبيه إلى أن اختلاف المصادر يجب أن يدفع الجهات الفلسطينية المختصة إلى تقديم دراسات ومعلومات دقيقة وموثقة لتكون هي المادة المعتمدة لدى الباحثين والمهتمين.

ثانياً: الإجراءات التنموية للسلطة الفلسطينية

أسست السلطة الفلسطينية سلطة المياه الفلسطينية بموجب القانون رقم (2) لسنة 1996 لتتولى هيكلة قطاع المياه، وإدارة المصادر المائية، وتنفيذ السياسات المائية، والإشراف والمراقبة على مشاريع المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتابعة تنفيذ ما ورد في المادة رقم (40)، واستغلال ما تم تخصيصه في اتفاقية المرحلة الانتقالية من كميات مائية للفلسطينيين. كما أوكل إليها الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي لضمان وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية المرحلة الانتقالية[62].

عملت سلطة المياه الفلسطينية منذ تأسيسها على إقامة المشاريع لتنمية الثروة المائية في أراضي السلطة الفلسطينية. ونحاول فيما يلي تسليط الضوء على أبرز المشاريع التي سعت سلطة المياه لإقامتها بالتعاون مع المنظمات الدولية. وتنقسم مشاريع المياه التي أقامتها السلطة الفلسطينية إلى قسمين:

1. المشاريع المنجزة:

أقامت السلطة الفلسطينية العديد من المشاريع المائية التي تركّز أكثرُها في مجال صيانة الآبار ومحطات ضخ المياه، وتركيب وصلات مياه جديدة في مختلف المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية، كما منحت الصفة القانونية للعديد من وصلات المياه. ومن أهم ما قامت به هو إدخال نظام الإدارة الإلكترونية للمياه في مناطق السلطة من خلال شبكة حديثة للكمبيوتر، إلى جانب هذا عملت السلطة على حفر آبار جديدة لمواجهة الحاجات المائية خصوصاً في الأرياف[63]، على الرغم من أن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حفر آبار جوفية دون موافقتها[64].

2. مشاريع تحت التنفيذ:

يلاحظ أن أكثر المشاريع المائية مركزة في قطاع غزة باعتباره الأفقر مائياً في مناطق السلطة الفلسطينية، ويوجد العديد من المشاريع التطويرية للمياه. وتركز المشاريع

الحالية على تطوير وتقوية البنية التحتية في قطاع المياه في الضفة والقطاع، وتسهم العديد من المنظمات الدولية في تنفيذ هذه المشاريع التي تبلغ كلفتها نحو 192.2 مليون دولار. ويمكن أن نلخص هذه المشاريع في النقاط التالية[65]:

- تطوير البنية التحتية للمياه، وتحلية مياه البحر، وإنشاء خط وطني للمياه في القطاع.
- تزويد آبار المياه بالمعدات طبقاً لبروتوكول باريس، وتركيب عدادات المياه.
- مشاريع صرف مياه الأمطار في خان يونس والمناطق الصناعية وشمال غزة.
- تصميم وتنفيذ مشروع المحطة الرئيسية لمعالجة المياه العادمة في منطقتي رفح والوسطى في قطاع غزة.
- حفر خمسة آبار في قطاع غزة.
- تطهير خزانات المياه.
- مشروع إدارة الخزان الساحلي، وتخطيط وإدراة الموارد المائية في كامل الضفة الغربية وقطاع غزة[66].

3. المشاريع المائية التي أسهمت المنظمات الدولية بإقامتها:

من أبرز المشاريع المائية التي أسهمت المنظمات الدولية بإقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة:

أ. مشاريع حفظ وحماية البيئة:

أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الشعب الفلسطيني في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، حيث استثمر البرنامج منذ إنشائه أكثر من ثلث مصادره المالية في دعم البيئة وحمايتها، وخاصة في مشاريع المياه والصرف الصحي. وقد تم توزيع الدعم المقدم من البرنامج على محورين رئيسيين[67]:

الأول: المساعدة في بناء القدرات الذاتية وتعزيز المؤسسات التي ترعى إدارة حفظ

البيئة وحمايتها، لتحقيق تنمية مستدامة.

الثاني: بناء العديد من شبكات المياه والصرف الصحي[68].

وأبرز المشاريع التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- بناء أكثر من 200 مشروع مياه شرب وصرف صحي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم تنفيذ المشاريع في معظم المدن والبلدات الرئيسية وأكثر من 150 قرية وتجمع ريفي. وبشكل عام فإن مشاريع المياه هذه تخدم مئات الآلاف من المواطنين.
- بدأت مئة قرية كانت تفتقر إلى مصادر مياه شرب نقية، بالحصول عليها بشكل منتظم بواسطة صهاريج المياه.
- تدريب العديد من المهندسين والفنيين والمخططين في مجال إدارة المصادر المائية المتكاملة وفي الكشف عن تسرب المياه في الشبكات وفي إدارة العمليات وصيانة أنظمة تزويد المياه[69].

ب. مشروع خط المياه الناقل:

مع بداية سنة 2006 أبدت الوكالة الأمريكية للتنمية USAID استعدادها لتمويل خط مياه ناقل من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، بالإضافة إلى مشروع إنشاء محطة التحلية المركزية على ساحل مدينة دير البلح. وقدرت تكلفة هذا المشروع المتكامل بـ168 مليون دولار. وسيؤمن هذا المشروع إنتاج 22 مليون م^3 من المياه العذبة سنوياً[70].

ج. المشاريع الأوروبية:

قالت إليزابيث ليكتيفوت Elisabeth Lictevout خبيرة المياه في "ايكو" European Community Humanitarian Aid Office (ECHO) وهي الجهة التي تعنى بالشؤون الإنسانية والمساعدات في المفوضية الأوروبية "إن مشكلة نقص المياه تتفاقم في الأراضي الفلسطينية حيث تسيطر إسرائيل على معظم مصادر المياه

تاركة القليل للفلسطينيين؛ حيث انخفضت حصة الفرد من المياه في قطاع غزة والضفة الغربية إلى حوالي 15 لتراً في اليوم للشرب والاستعمالات الأخرى مقارنة بأكثر من 200 لتر للفرد في إسرائيل في سنة 2006". وقالت "إحدى المشاكل الرئيسية في الأراضي الفلسطينية هي الوصول إلى المياه. ثلاثة أرباع المياه تذهب إلى إسرائيل والربع الباقي للفلسطينيين"[71].

ولذلك عملت "ايكو" على مساعدة الفلسطينيين على استغلال أفضل لما هو متوفر من المياه وذلك من خلال تحسين طرق تخزين مياه الأمطار في منازلهم. وساعدت في بناء أنظمة أسفل المنازل تتراوح مساحتها ما بين 50 و60 م^3 وتنظيفها، حتى يتمكن الفلسطينيون من تخزين مياه الأمطار لفترة تصل إلى ثلاثة وأربعة أشهر حسب غزارة الأمطار في كل موسم. كما وفرت مرشحات صغيرة في المنازل لمعالجة مياه الصرف واستعمالها فيما بعد لري حدائق صغيرة في كل منزل. ومنذ سنة 2002 وفرت "ايكو" مشاريع مياه لما يصل إلى 850 ألفاً في أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، كما قامت بتوفير الحماية من التلوث لينابيع تعتمد عليها بعض القرى الفلسطينية في الحصول على الماء[72].

د. مشروع قناة البحرين:

وقعت السلطة الفلسطينية والأردن و"إسرائيل" في 2005/5/9 اتفاقية يقوم بموجبها خبراء من كافة الأطراف بإجراء دراسات تمهيدية لفحص إمكانية حفر قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، وهو ما عرف بقناة البحرين[73]، وقع عن الجانب الفلسطيني د. غسان الخطيب وزير التخطيط، وعن الجانب الإسرائيلي وزير البنى التحتية بنيامين بن إليعزر Binyamin Ben-Eliezer، ووزير المياه الأردني رياض أبو السعود[74].

وحسب الخبراء الذين شاركوا باسم الوفد الفلسطيني فإن دراسة الجدوى أو الدراسة التمهيدية ستفحص التأثير البيئي للقناة على خليج إيلات وعلى وادي عربة،

ونوعية مياه البحر الميت، وتأثير القناة على عمل مصانع البحر الميت، بالإضافة إلى إمكانية إقامة محطة لتحلية مياه البحر ومحطة إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال المساقط المائية. وسيصل طول قناة البحرين إلى 180 كم، وارتفاعها عن سطح البحر الميت إلى 400 م، بحيث سيتم استغلال الارتفاع بين البحرين في تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية[75].

ثالثاً: الممارسات الإسرائيلية بحق المياه الفلسطينية

يتضح من المعلومات والسجلات المتوفرة أن نسب استهلاك الفرد الفلسطيني واليهودي قبل سنة 1948 من المياه للأغراض المنزلية والزراعية كانت متساوية. غير أن الوضع تغير بعد رسم خط الهدنة Armistice Line سنة 1949، إذ بدأت "إسرائيل" تضع العقبات للحد من تطوير الآبار والينابيع الفلسطينية، وعملت على استغلال مصادر المياه الفلسطينية، فازدادت هوة الاستهلاك المائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين لصالح الإسرائيليين[76].

وبدأت "إسرائيل" سنة 1964 في استغلال مياه حوض نهر الأردن، دون أن تراعي حقوق الدول المشاركة في النهر، وبدأت في تجفيف بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن عبر ما يسمى "بالناقل الوطني للمياه" National Water Carrier، وضخ ما يزيد عن 450 مليون م^3 سنوياً إلى صحراء النقب والمناطق الجنوبية من الساحل. وتطورت المأساة بعد هزيمة 1967 واحتلال "إسرائيل" للجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، فتعاظمت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه وبخاصة على الجزء السفلي من نهر الأردن، ودمرت "إسرائيل" مضخات المياه وألحقت أضراراً كبيرة بالأراضي الزراعية على امتداد نهر الأردن[77].

وزادت المسألة تعقيداً بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة 1978 وتأسيس ما عرف بالنطاق الأمني Security Zone الذي أحكم القبضة الإسرائيلية على المصادر المائية في لبنان والمصادر المغذية لحوض نهر الأردن[78].

عملت "إسرائيل" على زرع المستوطنات فوق الأحواض المائية في فلسطين مدمرة بذلك الكثير من الأراضي الفلسطينية، إذ أخذت في استهلاك مياه هذه الأحواض بمعدلات خيالية. ولم يتوقف الأثر السلبي للمستوطنات على نهب المياه وإنما أثر كذلك سلبياً على البيئة، حيث أسهمت، ولا تزال، مخلفات المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية. كما أعاق الاحتلال تطوير البنية التحتية للمياه وشبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى اهتراء الشبكات واختلاط المياه الملوثة بالمياه النقية،

لتصل ملوثة إلى التجمعات الفلسطينية. يضاف إلى ذلك أن عدم صيانة شبكات توزيع المياه الفلسطينية أدى إلى زيادة نسبة الفاقد من المياه[79].

ازداد تحكم السلطات الإسرائيلية في كميات المياه المخصصة إلى المناطق الفلسطينية بعد الاحتلال، وأدى ذلك إلى زيادة معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي ليوازي ثلاثة أو أربعة أضعاف معدل استهلاك الفرد الفلسطيني (مع الأخذ بعين الاعتبار استهلاك المستوطنين الذي يعادل من خمسة إلى ستة أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني). وفي ضوء ذلك منعت "إسرائيل" الفلسطينيين من أخذ حصصهم المائية الإضافية المقررة في اتفاقية أوسلو الثانية والتي تساوي 80 مليون م^3، و لم يتوفر منها سوى 20 مليوناً فقط. وبالرغم من ازدياد التعداد السكاني للفلسطينيين فقد بقيت معدلات الاستهلاك على ما كانت عليه[80].

وكشف تقرير لمجلة نيو سَاينتست الأمريكية NewScientist عن مشروع إسرائيلي سرّي لاستكمال نهب المياه العذبة الفلسطينية. وأشارت المجلّة إلى أن هذا المشروع يقوم على تحلية مياه البحر، وضخّها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقابل إحكام السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه العذبة فيها. وأوضح التقرير أن هذا المشروع يقوم على إنشاء مصنع في منطقة "قيصرية" على البحر الأبيض المتوسط لتحلية مياه البحر، وضخّها عبر شبكة أنابيب إلى مدن الضفة الغربية و250 قرية هناك، مقابل حصول "إسرائيل" على النصيب الأكبر من المياه الفلسطينية العذبة. وأشار التقرير إلى أن الفلسطينيين أبدوا قلقهم حيال مثل هذه الخطط الإسرائيلية وأكدوا حاجتهم للمياه العذبة، وقالوا: إن "إسرائيل" تحرمهم من حفر آبار جديدة أو إصلاح الآبار القائمة، وأنها تحصل على 246 م^3 سنوياً من المياه الفلسطينية لكل شخص فيها مقابل 57 م^3 للفلسطيني بموجب اتفاقات أوسلو[81].

ويشكك د. أمجد عليوي أحد خبراء التنميط الجوفي Ground Water Modeling في الأراضي الفلسطينية بالمعلومات الإسرائيلية المتعلقة بالحوض الغربي في الضفة

الغربية الذي تتضارب حوله المعلومات الإسرائيلية، إذ يصر الجانب الإسرائيلي أثناء التفاوض مع الفلسطينيين على نفاد المخزون المائي لهذا الحوض، ثم يعود ليحسب الحوض نفسه ضمن مخزونه المائي الاستراتيجي عندما يتعلق الأمر بالحديث عن أزمة المياه[82].

وقد ترتب على هذا التلاعب الإسرائيلي بالحقائق أن يشكك الجانب الفلسطيني في المعطيات التي نصت عليها الاتفاقية الانتقالية المتعلقة بالأحواض والتي قدرت مياه الحوض الغربي بـ 362 مليون متر مكعب[83].

ومما يؤكد هذا الشك ما كشفت عنه دراسات حول الحوض الشرقي أعدتها شركات فرنسية وأمريكية، وأثبتت خطأ المصادر الإسرائيلية حول مقدار التغذية السنوية للحوض الشرقي وهي حسب الأرقام 172 مليون م^3، وذلك على سبيل المثال لا الحصر[84].

وذكر تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الأراضي الفلسطينية تستهلك ما مجموعه 270 مليون م^3 سنوياً من المياه، بواقع 150 مليون م^3 للضفة الغربية، و120 مليون م^3 لقطاع غزة، في حين تحتاج الأراضي الفلسطينية فعلياً إلى 400 مليون م^3، بواقع عجز مائي يصل إلى 130 مليون متر مكعب [85]. علماً أن التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2007، بيّن أن كمية المياه التي يتم توفيرها في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 335.4 مليون متر مكعب[86]. ناهيك عن زيادة عدد السكان والمشاريع الاقتصادية، التي تزيد من نسبة العجز في المياه؛ في الوقت الذي تعدّ فيه مصادر المياه ثابتة وغير متزايدة بل متناقصة. وبحسب توصيات منظمة الصحة العالمية بخصوص حصة الفرد من استهلاك المياه اليومي، فإن الفرد بحاجة إلى 100 لتر مياه كحدٍّ أدنى يومياً، لا ينال الفلسطيني منها إلا 30–50 لتراً يومياً، أما الفرد الإسرائيلي فيتمتع بمعدل استهلاك يفوق 150 لتراً يومياً، ويصل إلى 300 لتراً في كثير من التجمعات الإسرائيلية والاستيطانية[87].

جدول رقم (10): كمية المياه المستهلكة ونصيب الفرد منها[88]

المستهلك	كمية المياه المستهلكة (بالمليون م^3)	نصيب الفرد من المياه يومياً (باللتر)
الفلسطيني في غزة	120	50–30
الفلسطيني في الضفة الغربية	150	50–30
الإسرائيلي	1,800	300–150

ويؤكد الجانب الفلسطيني تمسكه بالقانون الدولي أساساً تنطلق منه المفاوضات، وعلى ضوئه يتمّ تعريف الحقوق المائية الفلسطينية Palestinian Water Rights منذ انطلاق مفاوضات الوضع النهائي حول المياه أواخر حزيران/ يونيو 2000. كما شدد الجانب الفلسطيني على السيادة Sovereignty على المصادر المائية ضمن الحدود السياسية للدولة الفلسطينية "السيادة الكاملة غير المنقوصة"[89].

أبدى الجانب الإسرائيلي رفضه التام للحوار والتفاوض باعتبار القانون الدولي أساساً للمفاوضات، بحجة عدم وضوحه وعدم ملاءمته للحالة الفلسطينية الإسرائيلية، لأن فلسطين ليست دولة في نظر "إسرائيل".

ويختلف الإسرائيليون مع الفلسطينيين في تعريف الحقوق المائية الفلسطينية التي نصّت عليها الفقرة الأولى من المادة الأربعين، إذ يفسرون الفقرة بأنها الحق في استخدام كميات من المياه وليس السيادة على المصادر المائية. ويطالب الجانب الإسرائيلي أن تكون نقطة التفاوض مبنية على قبول الجانب الفلسطيني بالاستخدام القائم رافضين مفهوم السيادة على المصادر، وأن على الجانب الفلسطيني الذهاب إلى البدائل مثل تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المكررة. كما يتنكر الجانب الإسرائيلي للحقوق المائية الفلسطينية في حوض نهر الأردن، لكون الحدود السياسية للدولة الفلسطينية "المحتمل قيامها" غير محددة حتى الآن[90].

يدرك الإسرائيليون أن موقفهم في مسألة المياه غير قانوني وفق الإطار الدولي، وأن جميع ما يذهبون إليه من تنكر للحق الفلسطيني ليس له سند قانوني. ومما يجب

على الجانب الإسرائيلي إدراكه أنه قوة احتلال في عرف القانون الدولي، وأن القوانين والأعراف الدولية لا تقر بالإجراءات الإسرائيلية بشأن المصادر الطبيعية للمياه في الأراضي الخاضعة لاحتلالها، ولا تندرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك وفق ما ينص عليه قانون "الاحتلال المحارب" الموجود في لوائح لاهاي Hague Conventions لسنة 1907 واتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention لسنة 1949[91].

وقد سعت "إسرائيل" منذ احتلال الأراضي الفلسطينية سنة 1967 إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه، عن طريق إقامة العديد من المستوطنات فوق أماكن غنية بالمياه، بحسب تقرير لمركز المعلومات الوطني التابع للسلطة الفلسطينية. ومن أجل سيطرة "إسرائيل" الكاملة على المياه الفلسطينية، عمدت سلطات الاحتلال إلى إصدار العديد من الأوامر العسكرية، التي تجعل المياه الفلسطينية تحت تصرف "إسرائيل" المطلق، وأشهر هذه الأوامر تنص على[92]:

1. أن كل المياه الموجودة في الأراضي التي تمّ احتلالها هي ملك لدولة "إسرائيل".
2. منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كل المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من المحاكم الإسرائيلية.
3. منع انتشار أي منشأة مائية جديدة من دون ترخيص، ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص من دون إعطاء أي أسباب.
4. وضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.
5. إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه.

وتطبيقاً لهذه الأوامر كما أشار التقرير الفلسطيني، قامت "إسرائيل" بمجموعة من

الإجراءات والممارسات مثل[93]:

1. وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها بحيث لا تزيد على 100 م^3 في الساعة[94].
2. منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة[95].
3. تحديد أعماق حفر الآبار، إذ حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها على 120–140 م.
4. سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات الإسرائيلية ويقدر عدد الآبار المحفورة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنحو 50 بئراً؛ بينما بلغت في قطاع غزة نحو 43 بئراً قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع[96].
5. إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية، ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية.
6. نقل المياه من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية إلى المدن الإسرائيلية داخل "إسرائيل".
7. قيام "إسرائيل" ببيع خمسة ملايين م^3 من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة بأسعار عالية تتراوح قيمتها ما بين 15 إلى 20 مليون شيكل سنوياً[97].

وتشير الدراسات إلى أن 85% من المياه المتوفرة في الخزان الجوفي في الضفة الغربية تستغلها "إسرائيل"، وهذه الكمية تصل إلى 600 مليون م^3، هذا عدا عما كانت تضخه من مياه قطاع غزة وتقدر بعشرة ملايين م^3. بالإضافة إلى ما تستهلكه "إسرائيل" من المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية فإنها تستهلك أيضاً أكثر من مليار م^3 من موارد حوض نهر الأردن[98].

لم تكتف "إسرائيل" بالسطو على مياه الضفة وغزة، بل صارت مياه هضبة الجولان في قبضتها. ويقول تقرير مركز المعلومات الفلسطيني أن حدود الاحتلال

الإسرائيلي توقفت عند خط تقسيم المياه بين منطقة الجولان ومنطقة حوران الأمر الذي يؤمن للإسرائيليين السيطرة التامة على جميع مصادر مياه الجولان علاوة على اللسان الجنوبي الغربي من جبل الشيخ منبع معظم مياه نهر الأردن[99].

لقد صرح ميئير بن ميئير Meir Ben Meir، رئيس الوفد الإسرائيلي في اللجنة العليا المشتركة لموضوع المياه، أنه ليست هناك إمكانية لحصول الفلسطينيين على كميات إضافية من المياه وفق ما نصت عليه الاتفاقيات. وقد طالب الجانب الفلسطيني بالتفكير الجدي من الآن فصاعداً بالبحث عن مصادر مياه أخرى، مثل الاعتماد على تحلية مياه البحر أو استيراد المياه من "إسرائيل". إن هذه التصريحات وغيرها تعكس الموقف الإسرائيلي وأسسه من موضوع المياه، والتي تكمن في النقاط التالية[100]:

1. استخدام القوة وفرض الأمر الواقع ونقلها داخل غرف المفاوضات، لأن طاولة المفاوضات هي انعكاس لميزان القوى على الأرض.
2. تعامل "إسرائيل" مع قضايا المياه بشكل ثنائي عند إثارة الحديث عن المنشآت المائية.
3. التركيز على المشاريع الإقليمية مثل: قناة البحرين (المتوسط – الميت)، وتحلية مياه البحر، واستيراد المياه، والمشاريع التركيبية.

الاستراتيجية المائية الصهيونية: لقد انتهجت سلطات الاحتلال عدداً من الأساليب الملتوية، التي تهدف إلى تهويد المياه الفلسطينية ومن هذه الأساليب[101]:

1. وضع الموارد المائية للضفة والقطاع تحت مسؤولية (إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها)، التابعة لمفوضية المياه الإسرائيلية، وهي التي ينظمها قانون المياه الإسرائيلي الصادر سنة 1959، والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضي المحتلة، وصدر أول أمر عسكري بشأن مياه الضفة بتاريخ 1967/6/7، أي قبل انتهاء الحرب.
2. قيام سلطات الاحتلال بحفر آبار ارتوازية داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، لضخ مياه الضفة إلى تلك المناطق، حيث كانت تضخ من الضفة الغربية وحدها

500 مليون م^3 سنوياً وهو ما يشكل ثلث استهلاك "إسرائيل" من المياه قبل عدوان سنة 1967.

3. إعطاء الحرية الكاملة للمستوطنين لضخ المياه نحو المستوطنات وبهذا الخصوص يقول الكاتب الصهيوني مارك هيلر Mark Heller إن "إسرائيل" سحبت 18% من استهلاكها المائي من حوض (اليركون) الذي يفصل الضفة الغربية عن الأراضي المحتلة سنة 1948، ويبلغ مخزون هذا الحوض 460 مليون م^3.
4. تركيب مضخات قوية لضخ المياه إلى المستوطنات الزراعية. وقد حفرت "إسرائيل" حتى سنة 1980 أكثر من 20 بئراً عمقها ما بين 300 و600 م.
5. منع الفلسطينيين من حفر الآبار إلاّ بعد مراجعة الحاكم العسكري، بالإضافة إلى إصدار قرارات ألغت بموجبها تراخيص المياه السابقة.
6. وضعت سلطات الاحتلال العدادات على الآبار القديمة حتى لا يتجاوز استخدام الفلسطينيين مجال 35 مليون م^3.
7. محاربة الزراعة الفلسطينية عن طريق فرض قيود على استخدامات المياه، فلم يسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة في أراضيهم إلا في حالات نادرة جداً.
8. رفض السماح للبلديات بحفر الآبار إلا في حال تزويد المستوطنات اليهودية المجاورة بالمياه، أو أن ترتبط شبكاتها البلدية بالشبكة الإسرائيلية، مع أن هذا الربط قد يؤدى إلى جفاف الآبار العربية. ومن المعروف أن المعدات التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لضخ المياه قوية للغاية بحيث تصل إلى عمق 500 م مقارنة بالمعدات الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى جفاف 50 بئراً خلال الفترة 1967–1980.

ونجد على صعيد الزراعة، أن متوسط ما يحصل عليه الفرد الإسرائيلي يكفي لري 370 م^2 مقابل 66 م^2 للفرد الفلسطيني، أي أن حصة الإسرائيلي ستة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطيني.

جدول رقم (11): المساحة الزراعية المروية للفرد الإسرائيلي والفلسطيني[102]

نصيب الفرد الإسرائيلي	نصيب الفرد الفلسطيني
370 م^2	66 م^2

وعملت "إسرائيل"، منذ أن وضعت حرب سنة 1967 أوزارها، على نهب المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، فبالإضافة إلى إصدارها العديد من القوانين والأوامر العسكرية، التي من شأنها أن تُمكِّن "إسرائيل" من موارد الضفة الغربية المائية –وقد سبق ذكر هذه الأوامر والقوانين– فقد قامت السلطات الإسرائيلية بما يلي:

- نسف وتدمير الكثير من الآبار والمضخات على طول الأغوار الغربية تحت دعاوى أمنية وعسكرية.
- تلويث مياه نهر الأردن بسبب الاستنزاف الكبير لمياهه.
- الهيمنة على حوالي 85% من مياه الضفة الغربية.
- في قطاع غزة قامت "إسرائيل" بإقامة العديد من المستوطنات فوق مناطق الخزانات الجوفية العذبة وكذلك إصدار العديد من الأوامر العسكرية للسيطرة على موارد المياه في قطاع غزة[103].

ولم يكتف الاحتلال بسرقة المياه الفلسطينية، بل تعدى الأمر إلى التسبب بتلوث هذه المياه. ففي 2008/4/16 أكدت مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، في فرع الشمال في الضفة الغربية، أن الاحتلال الإسرائيلي يدمر البيئة ويلوث مياه الشرب، بالإضافة إلى منع تطوير مصادر المياه والبيئة، وعدم إعطاء التراخيص لتنفيذ مشاريع مائية وبيئية. وأشارت المجموعة، إلى أن هذه الإجراءات والسياسات حرمت أكثر من 38% من التجمعات الفلسطينية من محافظة نابلس من الحصول على مياه الشرب الأساسية، وجعلتهم يعانون من نقص المياه، وجعلتهم عرضة لاستخدام مياه من الممكن أن تكون ملوثة. كما حرمت وتحرم الطواقم الفنية للبلديات والمجالس

القروية، وخاصة مدينة نابلس من القيام بواجبها تجاه صيانة خطوط المياه وصيانة محطات الضخ، وخاصة أن معظم مصادر المياه للبلدية تقع خلف الحواجز والنقاط العسكرية، التي تحيط بالمدينة من جميع الجهات[104].

كما أن "إسرائيل" تعمل جاهدة على منع أي محاولة لإقامة مشروع مائي يستفيد منه أهالي القطاع، فقد نشرت جريدة الديلي تلجراف The Daily Telegraph البريطانية تقريراً في 2008/1/28 عن إفشال "إسرائيل" مشروع معالجة المياه العادمة في غزة، بكلفة ثمانية ملايين يورو (ما يقارب 15 مليون دولار) تبناه توني بلير Tony Blair، مبعوث الرباعية. من خلال منع "إسرائيل" مواد البناء عن المشروع مما أدى إلى توقف العمل تماماً فيه[105].

إلى ذلك فقد حذرت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، في 2008/4/13، من تلوث المياه جراء توقف إمدادات الوقود لقطاع غزة نتيجة الحصار الذي فرض على القطاع منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، حيث أن مرافق المياه والصرف الصحي تتعرض يومياً لتوقف في تشغيلها، فلا تزود المواطنين المدنيين بالمياه الصحية وغير الملوثة كما يجب، فضلا عن أن جميع مرافق المياه بغزة بحاجة لصيانة دورية وقطع غيار ومستلزمات فنية غير متوفرة في الأسواق المحلية جراء الحصار والإغلاق الإسرائيلي. كما أكدت المؤسسة أن جهات الاختصاص تنذر بوقوع خطر محدق سيؤدي إلى تلويث مياه الشرب في قطاع غزة جراء عدم توفر مضخات حقن مادة الكلور وقطع غيارها اللازمة لعملية تطهير وتعقيم مياه الشرب[106].

ويتضح من تقرير أعد من قبل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أراضي السلطة الفلسطينية في 2008/4/29، أن ما يقارب 50–60 مليون لتر من المياه العادمة تتدفق يومياً، منذ ثلاثة شهور، من قطاع غزة إلى البحر. ويتضح من التقرير أن هذه المياه العادمة، والتي لم تعالج، يتم تسريبها إلى البحر لتجنب غمر المناطق السكنية[107].

وحذر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" في 2008/7/1 من النقص الخطير في المياه الذي سيطرأ خلال الصيف في مناطق واسعة من الضفة الغربية، ومن الانعكاسات البالغة لهذا النقص الخطير على الحالة الاقتصادية والصحية لعشرات آلاف الفلسطينيين، وأكد أن ضائقة المياه المزمنة في الاراضي المحتلة تنبع في غالبيتها من سياسة التمييز التي تتبعها "إسرائيل" في توزيع مصادر المياه المشتركة في الضفة الغربية، ومن القيود التي تفرضها بخصوص عمليات الحفر الجديدة من قبل السلطة الفلسطينية. وقد تفاقمت الضائقة بفعل سنوات شحيحة متعاقبة[108].

الجدار العازل وسرقة المياه من الضفة:

في حزيران/ يونيو سنة 2002 بدأت "إسرائيل" بناء الجدار العازل على أراضي الضفة الغربية بغية الحد من الهجمات الفلسطينية كما ادعت. وهي من خلاله عمدت إلى اقتطاع أجزاء مختلفة من الضفة الغربية، تراوحت أطوالها منذ بداية العمل من 645 كم وحتى 770 كم، بحسب آخر تعديل أعلنت عنه وزارة الدفاع الإسرائيلية في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2007. حيث بلغت مساحة الأراضي المقتطعة من الضفة الغربية خلف الجدار قرابة 733 كم^2 مقسمة إلى 14 مقطع ابتداءً من الشمال الشرقي للضفة الغربية، وشمالاً، وغرباً، وجنوباً لتصل إلى الجهة الجنوبية الشرقية للضفة الغربية المحتلة[109]. أما على صعيد الأضرار التي أحدثها بناء الجدار للثروة المائية الفلسطينية فقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيان له بمناسبة يوم البيئة العالمي في سنة 2007 أن بناء الجدار سيؤدى إلى تدمير أو عزل ما لا يقل عن 90 بئر مياه هذا عدا عن الينابيع التي تأثرت به. كما أن المنطقة المعزولة خلف الجدار الغربي تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي بطاقة تصريفية تقدر بـ 507 ملايين م^3 سنوياً، بينما المنطقة المعزولة الشرقية تقع بكاملها فوق الحوض الشرقي بطاقة تصريف تقدر بـ172 مليون م^3 سنوياً. حيث يتم استخراج المياه العذبة من هذه الأحواض عن طريق الضخ من الآبار الجوفية أو عن طريق التصريف الطبيعي للينابيع. كما أن عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين يقدر بـ 165 بئراً بطاقة ضخ تقدر بـ 33 مليون م^3 سنوياً، أما بالنسبة

لعدد الينابيع فيقدر بـ 53 ينبوعاً بطاقة تصريفية مقدارها 22 مليون م^3 سنوياً. ومما يشار إليه أن المياه المستخرجة من الآبار والينابيع، الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي، وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تنقل وتستخدم في المناطق والتجمعات الموجودة خلف الجدار، وهو ما يعني قيام "إسرائيل" بنهب وسرقة نسبة هائلة من الموارد المائية التي سيتم حرمان الفلسطينيين منها، الأمر الذي يجعل من قضية المياه أمراً يهدد حياة الفلسطينيين[110]. كما تجدر الإشارة إلى أن الجدار يعزل من المسطحات المائية والأنهار الداخلية في المنطقة الغربية نحو 221 دونماً، بالإضافة إلى عزل نحو 685 دونماً في المنطقة الشرقية، والتي تشكل مجتمعةً 99% من مجموع مجاري المياه في الضفة الغربية[111].

رابعاً: أهم المشاريع المائية الصهيونية

1. **مشروع مياه جلجال**: يعتبر من أهم المشاريع التي أقامتها "إسرائيل" لري المستوطنات بواسطة أنابيب تصل هذه المستوطنات ومزارعها بغور الأردن.
2. **مشروع إيم كنيرت**: يهدف هذا المشروع إلى استغلال مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء بواسطة جهاز ضخ من النهر إلى خزانات طبريا بطاقة تصل إلى 25 مليون م^3 سنويا.
3. **مشروع بيت لحم**: وهو عبارة عن حفر بئر ضخمة يصل عمقه إلى ما بين 900 و1,000 م جنوب شرق بيت لحم لضخ المياه بمعدل 12–17 مليون م^3 سنوياً إلى داخل "إسرائيل".
4. **مشروع مياه قباطية – عرابة**: وهو عبارة عن بئرين تزودان شمال الضفة بمياه الشرب.
5. **مشروع مياه الزاوية – نابلس**: ويشمل بئراً قرب قرية الزاوية بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 م^3/ الساعة لتزويد المستوطنات المجاورة.
6. **مشروع مياه بيت إيبا – نابلس**: يشمل بئراً بالقرب من مدينة نابلس لتزويد قرى بيت إيبا وسيلة الظهر والمستوطنات اليهودية في المنطقة.
7. **مشروع مياه عابور وشبتين – رام الله**: ويزود هذا 15 قرية عربية، إضافة إلى المستوطنات اليهودية القريبة، ويبلغ إنتاجه 35 م^3/ الساعة.
8. **مشروع مياه بطن الغول – بيت لحم**: ويشتمل هذا المشروع على ثلاثة آبار قدرتها حوالي 800 م^3/ الساعة ويزود هذا المشروع بيت جالا، بيت ساحور، بيت لحم، الخليل، بالإضافة إلى خمس مستوطنات يهودية ومعسكرات الجيش الإسرائيلي في المنطقة.
9. **مشروع مياه دير مشعل – الخليل**: ويشمل ضخ المياه إلى منطقة الخليل ومستوطنة كريات أربع.
10. **مشروع مياه السموع**: وقدرته 55 م^3/ الساعة ويزود المياه لقرى السموع ويطا وبطن الغول ومستوطنة كريات أربع[112].

خامساً: القانون الدولي يؤكد الحق الفلسطيني

ويستند الإسرائيليون على مبدأ "أسبقية الاستخدام" لتبرير التفاوت الحاد في الاستهلاك بين الفرد الفلسطيني والفرد الإسرائيلي. ويستدلون بهذا المبدأ كلما تطرق الحديث إلى القانون الدولي. وفي الحقيقة أن القانون الدولي وبخاصة "قواعد هلسنكي" Helsinki Rules التي أخذت بمبدأ الأسبقية كأحد العوامل المتبعة في تحصيص المياه الدولية المشتركة تحصيصاً عادلاً ومعقولاً لا يؤيد الادعاءات الإسرائيلية، إذ إن مبدأ الاستخدام القائم هو أحد العوامل السبعة التي يؤخذ بها إلى جانب العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والبيئية والمناخ والاستخدامات القائمة، والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى توفر المصادر في الأحواض، وهو ما تم ذكره في أحدث اتفاقية للأمم المتحدة بشأن المياه وهي "اتفاقية استخدام المعابر الدولية المشتركة للأغراض غير الملاحية" The Non Navigational Use of International Water Course. وتشير الاتفاقية المشار إليها إلى مبدأ الاستخدام القائم كأحد العوامل المساعدة في التحصيص العادل. كما أن الاستخدامات الإسرائيلية الحالية هي نتاج أفعال غير قانونية لا يؤخذ بها من أجل التحصيص العادل، إذ إن أحد أكثر المبادئ الأساسية في القانون الدولي يقول "لا يمكن أن تنشأ فائدة من فعل غير قانوني"[113].

ويدعو المفاوض الفلسطيني إلى تعريف حقوقه المائية في المصادر المائية الوطنية، والمائية المشتركة، وفي حوض نهر الأردن كسبيل وحيد للوصول إلى اتفاقية بين فلسطين و"إسرائيل"[114].

سادساً: المياه على طاولة المفاوضات

يعتبر ملف المياه من أكثر ملفات مفاوضات الحل النهائي تعقيداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويكفي لإثبات أهميته تأجليه إلى مفاوضات الحل النهائي على غرار القدس واللاجئين والمستوطنات. ويكفي الاطلاع على التصريحات الإسرائيلية على مدار سنوات الاحتلال لفهم عقلية المفاوض الإسرائيلي بالنسبة لمسألة المياه مثل[115]:

- "إذا تفاقمت مشكلة شح المياه بحيث يصبح من الصعب حلها بالطرق السلمية فإنه لا يوجد خيار أمامنا غير الحرب". وهو تصريح لمسؤول سلطة بحيرة طبريا زيفي او تبرغ Zvi Ortenberg سنة 1990.
- وفي مقال نشرته جريدة هتسوفيه Hazofe في 1999/8/13 يقول رفائيل ايتان Rafael Eitan وزير الزراعة الأسبق "حين يتحدثون في المفاوضات حول مبادئ التسوية، من الأفضل أن نفكر بأحد المبادئ الهامة: استمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه لدولة إسرائيل"[116].

خاتمة

وإذا كان تاريخ العالم يكتب بالحروب، فلربما شكّلت الحاجة المتزايدة للمياه العذبة عنواناً للحروب في الشرق الأوسط. فقد أشار بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في التسعينيات إلى أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستكون حول المياه لا السياسة[117].

إن المياه الجوفية تعدّ المصدر الأساسي للمياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل". لذلك فقد عمل الكيان الصهيوني منذ إنشاءه على السيطرة على مصادر المياه أو تلويث ما يستفيد منه الآخرون. وتعدّ المصادر المائية الجوفية في هذه المناطق الثلاث متداخلة بعضها ببعض. وهذا التداخل الهيدرولوجي بين "إسرائيل" والضفة والقطاع من جهة وبين "إسرائيل" ودول الجوار المشاركة في حوض نهر الأردن من جهة ثانية، هو أكبر مثار للنزاعات حول المياه في هذه المنطقة، ولا يمكن حل تلك النزاعات إلا بالتفاهم وعقد الاتفاقيات. ورغم الاتفاقات التي وقعت وتوقع عربياً مع الجانب الإسرائيلي غير أن الاحتلال لم يلتزم بهذه الاتفاقات إلا بما يعود عليه بالإفادة.

وتمثل مشكلة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في الضفة الغربية، إحدى أهم القضايا التي تواجه المجتمع الفلسطيني في الداخل. وهي مشكلة مرتبطة بعقلية الهيمنة والعدوان والاستغلال الصهيونية. ولا يمكن أن تزول إلاّ بزوال الاحتلال وآثاره.

الهوامش

[1] شداد العتيلي، "المياه الفلسطينية... أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض،" موقع الجزيرة نت، 2004/10/3، والكاتب هو منسق ملف مفاوضات المياه للوضع النهائي في سلطة المياه الفلسطينية سابقاً (2004)، ورئيس سلطة المياه الفلسطينية حالياً، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79BE312A-54F1-46AB-9925-7280E0E02DC5.htm

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] موقع إسلام أون لاين، 2000/2/24، انظر:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-Feb-24/alhadath5.asp

[5] المصدر نفسه.

[6] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[7] إسلام أون لاين، 2000/2/24، انظر:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-Feb-24/alhadath5.asp

[8] موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، انظر:
http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-a-h1.htm

[9] مصادر المياه: تشمل كافة المصادر التي توفر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة (الآبار الجوفية والينابيع والمياه المستوردة).

[10] المياه المشتراة: تشمل كمية المياه التي يتم شراؤها من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" للاستخدام المنزلي والزراعي.

[11] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2008)، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1476.pdf

[12] **المصدر نفسه.**

[13] **المصدر نفسه.**

[14] **المصدر نفسه.**

[15] موقع ثروة، 2007/11/15، انظر:
http://tharwacommunity.typepad.com/tharwa_palestine/2007/09/post-17.html

[16] المصدر نفسه.

[17] موقع بيتنا، 2008/7/10، انظر:
http://www.bettna.com/news4/showArticlelocal2.ASP?aid=5686

[18] الجزيرة نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F809C67-D320-47FD-BAD7-71738-A62444A.htm

[19] المصدر نفسه.

[20] المصدر نفسه.

[21] المصدر نفسه.

[22] المصدر نفسه.

[23] المصدر نفسه.

[24] المصدر نفسه.

[25] المصدر نفسه.

[26] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007.**

[27] **المصدر نفسه.**

[28] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[29] كمية المياه المضخوخة من الآبار: تشمل كمية المياه التي يتم استخراجها من الآبار الجوفية في الأراضي الفلسطينية.

[30] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007.**

[31] **المصدر نفسه.**

[32] **المصدر نفسه.**

[33] **المصدر نفسه.**

[34] كمية المياه المتاحة: تشمل مجموع كمية المياه المتوفرة من مصادرها المختلفة.

[35] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007.**

[36] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/water/2008070_acute_water_shortage_in_the_west_bank.asp

[37] المصدر نفسه.

[38] الجزيرة نت، 2005/8/11، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/88AFA259-4DF8-48F6-99ED-78DBA15D6083.htm

[39] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007.**

[40] الجزيرة نت، 2008/6/6، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8CC66059-43FC-4D20-8AC2-5F89D2F0F573.htm

[41] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم البيئة العالمي، رام الله، فلسطين، 2008/6/4، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/env_day_a.pdf

[42] الجدول من إعداد قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة باستخدام: المصدر نفسه؛ والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007، رام الله، فلسطين، 2008/9/1، في:
http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=681&mID=11171؛ ومركز بتسيلم، في:
http://www.btselem.org/arabic/water/2008070_acute_water_shortage_in_the_west_bank.asp

[43] المياه المزودة للاستخدام المنزلي: تشمل كمية المياه التي يتم تزويدها للمنازل من كافة المصادر المتاحة.

[44] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[45] **المصدر نفسه.**

[46] أسعار المياه: معدل سعر المتر مكعب من المياه المشتراة حسب الاستخدام.

[47] الدولار الأمريكي = 4.11 شيكل لسنة 2007.

[48] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[49] **المصدر نفسه.**

[50] الجزيرة نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F809C67-D320-47FD-BAD7-71738A62444A.htm

[51] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2007/11/4، انظر:
http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=64529

[52] كل ملم مطر هو عبارة عن لتر واحد من المطر الساقط على مساحة مقدارها واحد متر مربع.

[53] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير **إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[54] **المصدر نفسه.**

[55] **المصدر نفسه.**

[56] حصة الفرد من المياه: تعبر عن كمية المياه المخصصة للفرد من كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي.

[57] جريدة **فلسطين**، غزة، 2008/8/26.

[58] مركز بتسيلم، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/water/2008070_acute_water_shortage_in_the_west_bank.asp

[59] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[60] الجدول من إعداد قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة باستخدام: جريدة **فلسطين**، 2008/8/26؛ ومركز بتسيلم، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/water/2008070_acute_water_shortage_in_the_west_bank.asp

[61] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[62] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[63] الجزيرة نت، 2004/10/3، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF67C17-CFAF-4686-89D9-20D2BC510C8D.htm

[64] الجزيرة نت، 2001/7/8، انظر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=11791

[65] المصدر نفسه.

[66] المصدر نفسه.

[67] موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program، انظر:
http://pappsrv.papp.undp.org/ar/07/index.htm

[68] المصدر نفسه.

[69] المصدر نفسه.

[70] جريدة **الأيام**، رام الله، 2006/1/25.

[71] جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2006/3/24.

[72] **المصدر نفسه.**

[73] بلال الحسن، ""قناة البحرين" تقلب مفاهيم التطبيع الاستراتيجية،" جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2005/5/29.

[74] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2005/5/19.

[75] **المصدر نفسه.**

[76] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[77] المصدر نفسه.

[78] المصدر نفسه.

[79] المصدر نفسه.

[80] المصدر نفسه.

[81] *NewScientist* magazine , 27/4/2004, in:
http://www.newscientist.com/article/dn5037-israel-lays-claim-to-palestines-water.html

[82] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[83] المصدر نفسه.

[84] المصدر نفسه.

[85] تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008/5/14، انظر:
http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=5329

[86] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2007**.

[87] تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008/5/14.

[88] المصدر نفسه.

[89] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[90] المصدر نفسه.

[91] المصدر نفسه.

[92] حسن صابر، "إسرائيل اللص الأكبر للمياه في العالم،" جريدة **البيان**، الإمارات، 2005/5/7.

[93] **المصدر نفسه.**

[94] جريدة **فلسطين**، 2008/8/26.

[95] حسن صابر، **مصدر سابق.**

[96] **المصدر نفسه.**

[97] **المصدر نفسه.**

[98] **المصدر نفسه.**

[99] **المصدر نفسه.**

[100] مركز الشرق العربي، 2004/10/18، انظر:
http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-a-h1.htm

[101] المصدر نفسه.

[102] المصدر نفسه.

[103] المصدر نفسه.

[104] وكالة وفا، 2007/4/17، انظر:

http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=47420

[105] *The Daily Telegraph* newspaper, 28/1/2008, in:

http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml;jsessionid=LYECZ1ZXPE2OLQFIQMGCFGGAVCBQUIV0?xml=/news/2008/01/28/wgaza128.xml

[106] **الحياة الجديدة**، 2008/4/14.

[107] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية Ocha، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Situation_Report_2008_April_Arabic.pdf

[108] مركز بتسيلم، 2008/7/1، انظر:

http://www.btselem.org/arabic/Press_Releases/20080701.asp

[109] معهد الدراسات التطبيقية (أريج)، 2008/2/21، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1287

[110] **الحياة الجديدة**، 2007/6/5.

[111] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 255.

[112] مركز الشرق العربي، 2004/10/18، انظر:

http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-a-h1.htm

[113] شداد العتيلي، مصدر سابق.

[114] المصدر نفسه.

[115] المصدر نفسه.

[116] المصدر نفسه.

[117] شبكة بي بي سي الإخبارية، 2007/5/23، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6684000/6684209.stm

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

1. بشير نافع ومحسن صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**.
2. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.
3. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**.
4. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**.
5. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**.
6. Mohsen Saleh and Basheer Nafi, editors, *The Palestinion Strategic Report 2005.*
7. Mohammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and their Impact.*
8. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجليين وأثرهم**، ترجمة: أمل عيتاني.
9. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**.
10. محسن صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**.
11. محسن صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**.
12. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**.
13. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1).
14. محسن صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2).

15. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية.**

16. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.**

17. محسن صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.**

18. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل**، سلسلة أولست إنساناً (1).

19. حسن ابحيص وسامي الصلاحات، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً (2).

20. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، محرران، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً (3).

21. **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، تقرير معلومات رقم (1)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

22. **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، تقرير معلومات رقم (2)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

23. **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، تقرير معلومات رقم (3)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

24. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، تقرير معلومات رقم (4)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

25. **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، تقرير معلومات رقم (5)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

26. محسن صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007.**

27. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء.**

28. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي.**

29. عدنان أبو عامر، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006).**

إصدارات تحت الطبع:

1. Mohsen Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*.

2. Mohsen Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*.

3. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً (4).

4. ياسر علي، **المجازر الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً (5).

5. خالد عايد، **الجدار العازل**، سلسلة أولست إنساناً (6).

6. معين مناع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات**، سلسلة أولست إنساناً (7).

7. Ishtiaq Hossain and Mohsen Saleh, *American Foreign Policy*.

8. محسن صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.**

9. Abbas Ismail, *The Israeli Racism*, Book Series: Am I not a Human (1).

10. Hasan Ibhais and Sami el-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Women under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I not a Human (2).

11. Ahmed el-Helah and Mariam A. Itani, *The Suffering of the Palestinian Children under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I not a Human (3).

Information Report (6)

Water Resources in the West Bank and Gaza Strip: Between the Palestinian Need and the Israeli Exploitation

تقرير معلومات (6)

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على موضوع الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهم مصادرها واستهلاكها، مستعرضاً الأطماع الإسرائيلية وممارسات قوات الاحتلال في سبيل سرقة المياه وجرّها إلى المستوطنين. كما يتحدث التقرير عن محاولات السلطة الفلسطينية للقيام بإجراءات تنموية للثروة المائية، من خلال تنفيذ مشاريع ري وحفر آبار ارتوازية.

وهذا التقرير هو الإصدار السادس من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير التي تصدر بشكل دوري القراء بمعلومات محدَّثة، وموثقة، ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

9 789953 500317

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت